الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

10 **محرم** 1436 –3 **نوفمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10

مواطنون تساءلوا كثيراً حول عدم تسويتها قبل زيارة فريق البرنامج "طرق جازان" تردم حفر "العارضة" بعد زيارة "اللّه يعطيك خيرها"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://sabq.org/2fpgde

محمد المواسي - سبق- جازان:
ما إن غادر فريق برنامج الله يعطيك خيرها، الذي بدأ تصويره السبت الماضي، على طريق أبو عريش العارضة وطريق العارضة العيدابي، حتى استنفرت إدارة المواصلات والطرق طاقتها لردم الحفر التي لطالما تسببت في حوادث مرورية دامية على طريق أبو عريش العارضة، الأمر الذي أثار تساؤلات المواطنين كثيراً، حول عدم تسويتها قبل زيارة فريق البرنامج.

يُذكر أن الطريق من محافظة أبو عريش لمحافظة العارضة متعثر منذ نحو ثماني سنوات، وما زال يشهد حوادث مرورية دامية، ما استنفر أهالي المحافظة للشكاوى على جمعية حقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد.

وكان قد وصل فريق برنامج "الله يعطيك خيرها" السبت الماضي، وعمل على تصوير الطريقين، بعدما شهداه من حوادث مرورية.

وزارة الداخلية قبضت وأعدت لائحة الدعوى وتركت كلمة الفصل للقضاء المستقل من دون تدخل أو ضغط

الأحكام القضائية في حق "الإرهابيين".. غير مسيسة!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/990710

الرياض، تحقيق- عبدالعزيز الراشد

ساهمت المملكة ولا تزال في مكافحة الإرهاب، والتصدي له، والسعي للقضاء عليه، وتسخير كافة الوسائل المؤدية لذلك، والتنسيق مع المجتمع الدولي لمحاصرته، وتفكيك خلاياه، بل أكثر من ذلك تبادل المعلومات بما يضمن الاستقرار والسلم العالمي، وفعلاً نجحت تلك الجهود المخلصة، وشهد الجميع بكفاءة رجل الأمن السعودي في مواجهة الإرهاب بقوة السلاح، وللعلماء والمختصين في احتواء المتورطين نصحاً وتوجيهاً.

ومما يعزز تلك الجهود الحثيثة في محاربة الإرهاب بكل قوة وحزم، محاكمة الإرهابيين المقبوض عليهم، وإعداد لائحة الدعوى (الاتهام) بحقهم، وترك القضاء النزيه والمستقل والعادل يطبق شرع الله فيهم من دون تدخل أو ضغط.

وقد شهدت الأحكام القضائية الأخيرة بحق الإرهابيين جانباً مهماً في عملية التصدي لتلك الآفة الخطيرة، دون التفرقة بين أحد، وبغض النظر مهما كان الشخص، أو الفئة، أو الجماعة، بالإضافة إلى ما تحمله تلك المحاكمات من عدل، وإنصاف، ومساواة بين الجميع، وحفظ حقوق المتهمين، إلى جانب دور الإصلاح والتأهيل من الاعتناء بالموقوفين والمحكوم عليهم، وتسهيل اندماجهم في المجتمع، وتعميق انتمائهم الوطني، وتصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم.

«الرياض» تناقش في هذا التحقيق إصدار الأحكام القضائية بحق الإرهابيين وردع كل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن، دون التفرقة بين أحد.

خطة استراتيجية

في البداية أوضح اللواء ركن متقاعد "د. أنور ماجد عشقي" -رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية- أنّ كثيرين هم الذين يتساءلون عن سر النجاح الذي حققته المملكة في مواجهة الإرهاب، وما علموا بأنّها تسير بناءً على خطة استراتيجية، وقيم فكرية في مكافحة الإرهاب والتعامل معه.

وقال إنّ المملكة لا تواجه الإرهاب بالإرهاب، فهي تتعامل معه بأسلوب المكافحة وليس الحرب، فالمكافحة تقتضي التمييز بين الإرهابي المجرم، والإرهابي المضلَّل، مؤكّداً على أنّ الإرهابي المجرم هو الذي يقوم بأعمال إجرامية فيقتل الأبرياء، ويخل بالأمن، فهذا يحال إلى القضاء الذي يحكم فيه بشرع الله، أما الإرهابي المضلل فهو الذي انخرط مع الإرهابيين نتيجة لإيهامه بمشروعية العمل الإرهابي، وإقناعه بأنّ هذا العمل هو الجهاد، موضحاً أنّه إذا سلَّم نفسه أو ألقي عليه القبض يُعرض على المناصحة، ويجري الحوار بينه وبين العلماء والمختصين، فإن تراجع وأبدى اقتناعاً وتعهد بعدم العودة، فيعفى عنه وتوفر له الحياة الكريمة، أما إذا ظل على غيّه فإنه يحال إلى الشرع ليحكم فيه.

وأضاف أنّ المملكة لم تشأ لنفسها أن تكون طرفاً في الصراع مع الإرهابيين بعد القبض عليهم، بل جعلت الطرف الآخر هو العدالة، حيث أصبح دور الجهات الأمنية هو إلقاء القبض عليهم وتسليمهم للعدالة، مشدداً على أنّ المملكة حكومةً وشعباً تحترم الأحكام القضائية؛ لأنّ القضاء في المملكة لا يعتمد على الأهواء، بل على نصوص من الكتاب والسنة، ومع هذا فالقاضي ليس معصوماً من الخطأ، لكنه منزه عن الأهواء، خصوصاً وأنّ هناك إجراءات رقابية، مبيّناً أنّ الحكم قابل للاستئناف والنقض، وعلاوة على ذلك، فإنّ لرئيس مجلس القضاء الأعلى ومن خلال هذا المجلس أن ينقض الحكم -إذا تبين أنّه تعرض للخطأ أو الزلل-.

وأشار إلى أنّ الأحكام القضائية في المملكة تُعتبر أكثر الأحكام عدالة في دول العالم، لافتاً إلى أنّه اطلع من خلال دراسته وتطبيقاتها العملية في بعض الدول الكبرى، ووجد أنّ القضاء -والحمد لله- ليس مسيساً، وليس مخالفاً لقواعد العدالة، ولأنّه لا يأتي على أهواء الآخرين تجدهم يكثرون من الاتهام له، ذاكراً أنّ التشكيك في القضاء الشرعي يراد به إما الطعن في الشريعة السمحاء أو إحداث الفتنة.

تطبيق العدالة جزء من محاربة الإرهاب والتصدي له وردع المتطاولين على أمن الوطن ومقدراته

عقوبات رادعة

ونوّه "د. عمر الخولي" -أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز- أنّ المملكة من الدول التي تجرعت مرارة بعض العمليات الإرهابية في وقت سابق، وهو الأمر الذي قادها إلى اتخاذ عدد من الخطوات العلاجية والوقائية للحيلولة دون المزيد من هذه الجرائم، موضحاً أنّ من أبرز وأهم الإجراءات صدور نظام مكافحة الإرهاب وتمويله الذي تم تطبيقه، اعتباراً من تاريخ 1-3-1435ه، والذي تضمن تعريف الجريمة الإرهابية، وجريمة تمويل الإرهاب، وتعريف عدد من المصطلحات ذات العلاقة بهذه الجريمة، وبيان ما يترتب على ارتكاب أي منها، مؤكّداً على أنّه قد تم إسناد الاختصاص القضائي "لولاية النوعية"، لنظر مثل هذه القضايا إلى المحكمة الجزائية الخاصة، ومحكمة الاستئناف الجزائية الخاصة، مبيّناً أنّها محكمة وحيدة على مستوى المملكة، مقرها في مدينة الرياض، وتنتقل صيفاً إلى مدينة جدة.

وقال إنّ هذه المحكمة تولت النظر والفصل في عدد من القضايا التي ينطبق عليها تعريف الجريمة الإرهابية أو تمويلها، وفقاً لما ورد عليه النص في النظام المشار إليه، مضيفاً أنّ البعض قد يرى أنّ أحكام هذه المحكمة تتسم بقدر من التشدد أو المبالغة في الأحكام، إلاّ أنّ طبيعة القضايا التي تفصل فيها هذه المحاكم تقتضي التعامل معها بقدر من الشدة، وتطبيق للعقوبات التي ورد النص عليها في النظام، وهي عقوبات بطبيعتها تتسم بالقسوة التي ينبغي أن تتماشى مع الطبيعة الاستثنائية لجرائم الإرهاب.

وأضاف أنّ من الملاحظ في أعمال هذه المحاكم أنّها تعمل على توفير ضمانات التقاضي لكل من يمثل أمامها، كالسماح لهم بتوكيل محامي، ووجود مراقبين من هيئة حقوق الإنسان، ومبدأ التقاضي على درجتين، إلاّ أنّها في بعض القضايا تغفل مبدأ علانية الجلسات.

دور محوري

وشدد "د. محمد بن عبدالله المشوح" -محامٍ ومستشار قانوني- على أنّ نظرة المملكة للإرهاب حازمة صادقة، عبرت عنها في العديد من المحافل الدولية والمؤتمرات، حيث أكّدت على ضرورة التصدي لهذه الآفة الخطيرة بحزم، وأهمية تكاتف جميع الدول والشعوب لمواجهه الإرهاب بشتى صوره، وأشكاله، وألوانه، مؤكّداً على أنّ إحالة المملكة جميع المتهمين إلى محاكم عادلة يؤكّد جدية المملكة للتصدي لخطر لإرهاب وتداعياته، مهما كانت أسبابه ومبرراته.

وقال إنّ دور المملكة في محاربة الإرهاب دور محوري وضروري بإجماع العالم، حيث أنّ المملكة من أوائل الدول التي عانت وتضررت من الإرهاب، إلاّ أنّها -بفضل من الله- استطاعت عبر إستراتيجية أمنية وفكرية التصدي لظاهرة الإرهاب، وانحسارها ليس في المملكة فحسب، بل في دول العالم؛ بسبب التعاون معها أيضاً، لافتاً إلى أنّ تقييم مستوى الأحكام القضائية تجاه الإرهابيين تتطلب من الجميع احترام الأحكام القضائية، وعدم التدخل في شؤون القضاء والقضاة.

وأضاف أنّ البعض قد يرى أنّ في بعض الأحكام فيها ليونة وسهولة، لكن القضاء له نظرته ورؤيته التي لا نعلمها، كما أنّه من المؤكّد أنّ القضاء لديه حيثيات تخفى على الكثيرين، وما نرجوه هو أن تكون هذه الأحكام رادعاً وزاجراً لكثير ممن تلطخوا بالأعمال الإرهابية، أو لمن تسول له نفسه الوقوع في مثل هذه الأعمال المشينة، مشدداً على أنّ القضاء يمثل زاجراً مهماً ورئيساً في ذلك، وإحالة الإرهابيين لتلك المحاكمات يمثل أيضاً العدالة الناجزة المنصفة، فلا عقوبة من غير حكم قضائي مكتسب للقطعية، وبحضور هيئات وجمعيات حقوق الإنسان وكفالة حق المحامي، مؤكّداً على أنّ المحاكمات كانت عادلة ومنصفة وحازمة ومتوافقة تماماً مع الأصول القضائية وحفظ حقوق المتهم.

قضاء حازم

وبيّن "محمد بن سعود الجذلاني" -محامٍ وقاض سابق- أنّ نظرة المملكة للإرهاب يمكن استخلاصها من خلال عدة مصادر: التوجه السياسي والمواقف الواضحة للمملكة، التي يؤكّد عليها قادتها داخلياً وخارجياً وفي كل مناسبة، والموقف الشرعي الذي صدر عن جهة الفتوى الرسمية في المملكة من قبل أحداث سبتمبر الشهيرة في أمريكا، وهو ما أجمع عليه كل علماء المملكة ودعاتها، بالإضافة إلى أنّ الأنظمة والقوانين الصادرة في المملكة المتعلقة بهذا الشأن، ورؤية المملكة للإرهاب أنّه كل عمل إجرامي منظم يهدف لتخريب الممتلكات، والإفساد في الأرض، والإخلال بالأمن، وإزهاق الأنفس، وإراقة الدماء المعصومة، أيا كان التوجه، والدين، والمذهب، وأهداف مرتكب هذا الفعل الإجرامي.

وقال إنّه من خلال كلمة خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- التاريخية قبل مدة قصيرة فإن المملكة تؤكّد أنّ إرهاب الدول والأنظمة الحاكمة الطاغية أشد وأشنع من إرهاب الجماعات والتنظيمات، وعلى رأس ذلك الإرهاب الصهيوني، وإرهاب

النظام السوري، والجماعات الشيعية المتطرفة المدعومة من حكومات إيران والعراق، وغيرهما، لافتاً إلى أنّ دور المملكة في محاربة الإرهاب يرتكز على عدة أسس أهمها رؤيتها الشمولية المتجردة للإرهاب، تنطلق فيها من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الإفساد في الأرض، وسفك الدماء المعصومة لمسلمين أو غيرهم من المسالمين، إضافةً إلى أنّها أكثر الدول تضرراً من الإرهاب، ومن أوائل الدول التي ضربها الإرهاب المتذرع بذرائع الإسلام والجهاد، إلى جانب مكانة المملكة الدولية المرموقة وكونها قبلة المسلمين ومأوى أفئدتهم.

وأضاف أنّ تلك الجهود جاءت متنوعة وشاملة داخلياً، وخارجياً، وفكرياً، وأمنياً، وسياسياً، منوهاً بأنّ مواجهة المملكة للإرهاب الداخلي كان له طابعاً خاصاً استقطب العديد من الإشادات الدولية، -وبفضل الله- ثم بفضل هذا الجهد الناجح كسرت شوكة الإرهاب داخلياً، وأوقفت مسلسل الاعتداءات الإجرامية، والتفجيرات، وفككت الكثير من مخططاتها وتنظيماتها، مبيّناً أنّ المملكة سعت لتشكيل تعاون دولي واسع لمواجهة الإرهاب، من خلال التنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع أبرز الدول، ودعوات خادم الحرمين الشريفين ورعايته لجهود الحوار العالمي والمحلي وجهود محاربة الإرهاب الدولية.

وأشار إلى أنّ من الجهود العظيمة للمملكة في محاربة الإرهاب الموقف الحازم للقضاء السعودي الذي جاء متوجاً للجهود الأمنية الجبارة، في رصد وتتبع وضبط كل من ينتمي لهذا الفكر الضال، ومن ارتكب أياً من الأفعال الإجرامية، أو ثبت انتماؤه للجماعات الإرهابية التي أناط الأمر الملكي الصادر قبل مدة بتجريمها، وكلّف وزارة الداخلية الإشراف على لجنة تتولى تحديد هذه الجماعات الإرهابية، مشدداً على أنّ أحكام القضاء جاءت متنوعة العقوبات بحسب تنوع الأفعال الإحرامية، كما كانت محايدة مستقلة تقرر باستقلال تام مدى إدانة المتهم من براءته، ودرجة عقوبته، حتى لو خالف ذلك رؤية وطلب الادعاء العام، وهو ما نراه واضحاً من خلال اعتراض المدعي العام على الكثير من الأحكام الصادرة بالبراءة أو بتقرير العقوبة.

أحكام عادلة

واعتبر "سعيد بن أحمد العُمري" -محامٍ ومستشار قانوني- أنّ المملكة تبذل جهوداً حثيثة من أجل تصحيح مفاهيم بعض المغرر بهم، وذلك بأنّ النظام أتاح للتائبين من الإرهابيين فرصة الإصلاح، موضحاً أنّ المادة (27) من ذات النظام نصت على أن تُنشئ وزارة الداخلية دوراً تسمى "دور الإصلاح والتأهيل"، تكون مهماتها الاعتناء بالموقوفين والمحكوم عليهم وتسهيل اندماجهم في المجتمع، وتعميق انتمائهم الوطني، وتصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم، مبيّناً أنّ قضايا الإرهاب تنظر أمام المحكمة الجزائية المتخصصة وفقاً للاختصاصات الجديدة وتفاوتت الأحكام بين حد الحرابة والسجن مع المنع من السفر، لافتاً إلى أنّه يتم الاعتراض على الأحكام التي تصدر ضد الإرهابيين أمام محكمة الاستئناف وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم بالحكم.

وأضاف أنّ الإرهاب أضحى جريمة دولية فهو لا يستهدف دولة دون أخرى ولا يفرق بين صغير أو كبير، نساء أو أطفال، مؤكّداً على وجوب أن يتعاون أعضاء المجتمع بغرض اجتثاثه من جذوره، لافتاً إلى أنّه أمر يحتاج لفترة من الوقت وتعاون تام، وأن يتم سن القوانين وتطويرها وتطبيقها بحزم وتجفيف مصادر تمويله، موضحاً أنّ العقوبات المغلظة في الأحكام الصادرة مؤخراً تتوافق مع النظام، وتتناسب مع حجم الجرم المرتكب وستكون رادعا لمن يسلك طريقهم، مطالباً بأنّ تدرس كليات الشريعة والقانون مادة تحت مسمى الأمن الوطني والنظام كما هو موجود في الدول التي تحارب الإرهاب.

نظام تجريم الإرهاب واضح في تنفيذه أو تمويله

لفت "سعيد بن أحمد العُمري" إلى أنّ الإسلام دين تسامح، ومحبة، ورحمة، وليس كما يدعي البعض دين كراهية وعنف، لافتاً إلى أنّ المسلمين الأوائل نشروه بالحجة والإقناع، ولم يحاربوا من يرفض الدخول إليه، إلاّ إذا اعتدى عليهم، منوهاً بأنّ الكثيرين دخلوا الإسلام نتيجة المعاملة الحسنة من المسلمين، فالدين المعاملة.

وقال إنّ الإرهاب انتشر في الألفية الثالثة بشكل كبير، وظهرت العديد من الجماعات المتطرفة في عدد من البلدان، تعتدي على الأبرياء، من خلال التفجيرات، وغيرها من أعمال العنف، موضحاً أنّ تلك الجماعات أنشأها ودعمها أعداء الإسلام؛ لأنّها تحقق لهم أهدافهم التي سعوا إليها حثيثاً من أجل تشوية صورة الإسلام والمسلم، وخاب مسعاهم، مؤكّداً على أنّه عندما تطورت جرائم الإرهاب كان لابد من تطوير النظام؛ لذا سنت المملكة نظم وقوانين مكافحة الإرهاب، وأصدرت نظام مجلس الأمن الوطني السعودي الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم أ/ 296 وتاريخ 13-9-1426ه، الذي يهدف إلى المحافظة على مصالح الدولة الأمنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وحمايتها وسلامة شعبها.

وأضاف أنّ المملكة أصدرت بعد ذلك "نظام مكافحة الإرهاب وتمويله"، اعتباراً من ربيع الثاني 1435هـ، وعرّف هذا النظام "جريمة الإرهاب" في المادة الأولى منه بأنها: (كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها)، كما جاء بالمادة نفيها في الفقرة (ب) منها تعريف "جريمة التمويل" بأنها: (كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها -أو عائداتها- كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من مصدر مشروع أو غير مشروع أو القيام لمصلحة هذا النشاط أو عناصره بأي عملية بنكية أو مصرفية أو مالية أو تجارية، أو الحصول مباشرة أو بالوساطة على أموال لاستغلالها لمصلحته، أو للدعوة والترويج لمبادئه، أو تدبير أماكن للتدريب، أو إيواء عناصره، أو تزويدهم بأي نوع من الأسلحة أو المستندات المزورة، أو تقديم أي وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم والتمويل مع العلم بذلك؛ وكل فعل يشكل جريمة في نطاق إحدى الاتفاقيات الواردة في مرفق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وبالتعريف المحدد في تلك الاتفاقيات).

وأشار إلى أنّ ما يميز نظام مكافحة الإرهاب وتمويله لا يخضع لمبدأ الإقليمية مثل الأنظمة الأخرى، وهذا ما نصت عليه المادة (3) منه على أنّه استثناءً من مبدأ الإقليمية، تسري أحكام هذا النظام على كل شخص سعودياً كان أم أجنبياً ارتكب -خارج المملكة- جريمة الإرهاب أو تمويله أو ساعد على ارتكابها، أو شرع فيها، أو حرّض عليها، أو أسهم فيها، أو شارك فيها، ولم يحاكم عليها، وكفل النظام في المادة (10) منه الحق لكل متهم أن يستعين بمحامٍ ممارس للدفاع عنه قبل رفع الدعوى إلى المحكمة بوقت كافٍ تقدره جهة التحقيق.

دراسة لمحاكمة الصغار بدلا من الاكتفاء بالبصمة والإعادة

لعبة "حقيبة الكنز" خلف الأسوار الشائكة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141103/Con20141103732448htm

محمد الهتار، محمد المالكي (الشريط الحدودي الجنوبي)

رغم أن المختصين الاجتماعيين والنفسيين ركزوا جل وقتهم على أهمية إنقاذ فلذات الأكباد «صغار السن» من رفقاء السوء في المدن، إلا أن ما لمسته على الحدود لأطفال وقعوا فريسة سهلة وقبض عليهم في عمليات تهريب مخدرات وأسلحة يرسم لوحة ضبابية لأطفال يعيشون بلا هدف، وبلا هوية، وبلا مستقبل واضح ويتحولون إلى لقمة سائغة في أيدي عصابات التهريب التي تقتل براءتهم من أجل تحقيق مصالحها.

كنت اعتقد أن عصابات الاتجار بالبشر وحدها المسؤولة عن قتل وتضليل هؤلاء الأطفال لكن ما شاهدته وما سمعته من أطفال سقطوا في فخ الضياع، يعد جرس انذار يحتاج الى وقفة كافة الجهات التوعوية والتربوية للتصدي لهذا التضليل الذي يدفع ثمنه اطفال صغار.

سألت احد الأطفال المقبوض عليهم في قضية تهريب مخدرات لماذا أنت هنا، ومن أوقعك في هذا الفخ؟ صمت وبكى وقال أريد العودة إلى بيتنا، وأمام تكرار سؤالي قال: رأيت ابن عمي يسير في هذا الدرب فسرت على هداه، إذن ابن العم هو المسؤول.

مآس وقصص لأطفال يعيشون في قرى حدودية بين المملكة واليمن، تدمع لها الأعين عندما تسمع أن طفلا لم يبلغ الحلم بعد، بدلا من الاستمتاع بقضاء وقته بين أقرانه في اللعب واللهو ذهب بقدميه إلى المخدرات، لا بل ذهب بروحه إلى أحضان عصابات التهريب التي تلقفته دون أية رحمة واستغلته في محاولة تضليل رجال الأمن والإفلات من المراقبة الأمنية بتهريب بضاعتهم وسمومهم لكن رجال حرس الحدود البواسل بالمرصاد لكل صغير وكبير يحاول النيل من أمن الوطن.

(عبدالرحمن. ع – 13عاما)، (عبدالله. م – 12 عاما)، طفلان بدلا من جلوسهما على مقاعد الدراسة أصبحا في قبضة رجال حرس الحدود، بعد أن قبض عليهما وبحوزتهما أكثر من كجم من مخدر القات، عبدالله لأول مرة يقبض عليه، فيما عبدالرحمن هذه المرة الثانية التي يجد نفسه بين أيدي حرس الحدود، والتفاصيل على لسان الطفل عبدالرحمن تشير إلى أنه يدرس في المرحلة المتوسطة وقد اعتاد بين الحين والآخر على تخزين نبات القات المخدر، وأن قصة وقوعه في هذا الطريق، برفقة عبدالله بدأت عندما استعار سيارة ابن خاله للتجول بها وفيما كان منتشيا بقيادتها – وعلى حد قوله – لمح كيسا ملقى على قارعة الطريق نزل من سيارته، امسك بالكيس وجد بداخله كمية من نبات القات المخدر، التفت يمينا ويسارا لكنه لم ير أحدا أو يسمع صوتا يقول هذا الكيس لي، حمل الكيس ووضعه في السيارة وانطلق مسرعا لكسب لحظات يجلس فيها ويخزن القات وما تبقى من الكيس سيوزعه على بعض أصدقائه، لكنه وجد نفسه بين أيدي رجال حرس الحدود الذين اقتادوه مع رفيقه عبدالله الذي أطلق دموعه وتوسلاته بأن يخلوا سبيله وهو يقول لهم إنه لا علاقة له بكيس مخدر القات وإن الصدفة وحدها هي التي جمعته مع عبدالرحمن الذي طلب منه أن يصعد السيارة لتوصيله إلى منزله القريب من بيتهم.

تمر لحظات صمت وإذا بعبدالله يقول أريد أهلي أنا لا اعرف شيئا اسمه تهريب ولم يلق القبض علي من قبل، عكس عبدالرحمن الذي سبق أن قبض عليه في قضية مماثلة لتهريب القات، عندها ارتفع صوت عبدالرحمن قائلا: لكنهم اخلوا سبيلي وتبت وأصبحت فقط أتعاطى القات بعيدا عن تهريبه.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"تراخٍ" في تطبيق وتفعيل "الأنظمة" الخاصة بـ "المعوقين"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي

كشفت دراسة أجريت عن أوضاع المعوقين في السعودية، وجود تراخ في تطبيق وتفعيل الأنظمة والتعليمات القائمة حالياً والمتعلقة بأوضاع المعوقين، مشيرة إلى أن أوضاعهم تبقى متأخرة نوعاً ما عن الدول الأخرى التي شملتها الدراسة.

وأرجعت الدراسة التي أشرفت عليها وزارة الشؤون الاجتماعية الأسباب إلى عدم منح المعوقين أفضلية صريحة في الدعم والتشجيع الاقتصادي لدعم مشاريعهم الخاصة، أو مساندتهم مهنياً بعد توظيفهم من خلال المؤسسات الحكومية مثل بنك التسليف وصندوق الموارد البشرية.

وأوضحت أن معظم النظم والتعليمات المتعلقة بأوضاع المعوقين في السعودية لا تخرج إلى حيز التنفيذ، بسبب عدم توعية الجهات المعنية والأفراد المستفيدين من تلك النظم.

وطالبت الدراسة (حصلت «الحياة» على نسخة منها) بإشراك الجهات المشغلة في عملية التأهيل من خلال برامج التلمذة المهنية ودعم هذه الشراكة من خلال صندوق الموارد البشرية، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في المناهج المقدمة في برامج التأهيل المهني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والاستفادة من خبرة وتخصص المؤسسة العام للتدريب التقني والمهني في هذا المجال.

وأكدت ضرورة إنشاء وتحديد جهة مسؤولة عن تطوير محتوى البرنامج التدريبي في الوزارة أو في مراكز التأهيل لتتم متابعته ودعمه عند الحاجة.

وأوصت الدراسة بالاستفادة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وذلك من خلال توسيع التعامل معها في مجالات عدة، أبرزها وضع المعايير المهنية الملائمة لمختلف أصناف المعوقين، وتجهيز المعامل والورش، وتأهيل المدربين تقنياً وفنياً، والاستفادة من اتصالات المؤسسة مع العديد من جهات القطاع الخاص لأغراض التدريب والتوظيف، إضافة إلى الاتفاقات المهنية العلمية مع الدول المتقدمة والدول العربية. وشددت الدراسة على أهمية دور أسر المعوقين في مجمل عملية التأهيل، إضافة إلى توعية الأسرة بتوابع عملية الدمج ودور الأسرة في نجاح تلك العملية وذلك من خلال تواصل مراكز التأهيل والتدريب وقبل ذلك من خلال المدارس مع الأسر بصورة مدروسة وممنهجة.

ولفتت إلى ضرورة توعية وتدريب الأسرة على المساعدة في التأهيل النفسي والاجتماعي إلى جانب دور المعهد لاستكمال عملية تجهيز المعوق ليكون موظفاً مؤهلاً يجاري في أدائة الموظف السليم، وذلك من خلال التواصل الإعلامي، وإقامة الدورات المختصة والفعاليات الموجهة لهذه الأسر. وأوضحت أنه ينبغي العمل على استيعاب أكبر عدد ممكن من المتدربين والمتدربات من المعوقين والراغبين في التدريب التقني والمهني، لما لذلك من إسهام كبير في دمجهم في المجتمع وجعلهم فئة منتجة، وذلك من خلال زيادة سعة المراكز الموجودة حالياً، ودراسة افتتاح مراكز جديدة وتشجيع المستثمرين على الدخول في هذا المجال.

"خلال أسبوعين" في مستشفى خيبر العام .. "إبرة طبية داخل رئة طفل" و"نزف لمريضة"!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

المدينة المنورة - مصلح مطر
أحالت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة أخيراً، موضوع الطفل الذي يبلغ عمره عاماً وثلاثة أشهر، والذي تبين وجود إبرة طبية داخل رئته إلى إدارة المتابعة، لتكوين لجنة عاجلة والتحقيق المباشر والعاجل في حالة المريض وذلك بعد التواصل مع ولي أمره.
وأوضح المدير العام للشؤون الصحية المكلف الدكتور محمد الشلاحي في بيان صحافي، أن صحة المدينة تؤكد أن للمواطن الحق في التظلم والمطالبة بحقه علماً بأن هناك خطوات متتالية من خلال لجان تحقيق تنتهي بلجنة شرعية طبية تحت إشراف قاض شرعي وعدد من الاستشاريين السعوديين المتخصصين.
وأضاف الدكتور الشلاحي أن صحة المدينة لا تتهاون في تطبيق الأنظمة والتعليمات التي تصب في مصلحة المريض، والتي تضمن إنصاف المريض ومقدم الخدمة الصحية.
من جهة أخرى، تعرضت المريضة (ف.الرشيدي) إلى مضاعفات صحية كبيرة، بعد أن أجريت لها جراحة قيصرية بمستشفى خيبر العام، نتج منها نزيف في البطن وتهتك، ما استدعى نقلها إلى مستشفى أحد بالمدينة المنورة وهي بحالة غير مستقرة، إذ تدخل استشاري الجراحات بمستشفى أحد لوقف النزيف، وإجراء اللازم لإنقاذ المريضة التي مكثت تسعة أيام في العناية المركزة.
وتضمن تقرير مستشفى أحد (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن المريضة (ف. الرشيدي)، والبالغة من العمر 33 عاماً، أُحضرت بالإسعاف من مستشفى خيبر العام، إلى طوارئ مستشفى أحد بالمدينة المنورة وهي تحت جهاز التنفس الاصطناعي لتشخيص نزيف بعد جراحة قيصرية، وتم استقبال المريضة في الطوارئ بالمستشفى.
وأشار التقرير إلى أنه بالكشف عليها تبين أنها حالة غير مستقرة، وتحت التنفس الاصطناعي ويوجد نزيف بالبطن، وتم استدعاء الاستشاري المناوب، وعمل أشعة لها وتبين وجود نزيف، وأدخلت المريضة إلى غرفة الجراحة لعمل استكشاف عاجل للبطن والجراحة، إذ تبين أن هناك تهتكات في الرحم وتجمعات دموية فيه، ووجود تهتك بجدار الرحم من الخارج.
ولفت إلى أنه تم التعامل مع هذه المضاعفات وإيقاف النزيف وأعطيت المريضة وحدة دم ونقلت للعناية المركزة، وبعد انتهاء فترة النقاهة تم خروجها بعد مكوثها تسعة أيام بالمستشفى.
وبيّن زوج المريضة أنه ينوي تقديم شكوى إلى المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة ويطالب بمحاسبة المقصر.
يذكر أن هذه الحالة التي سجلت بمستشفى خيبر العام هي الثانية خلال هذا الشهر، بعد قضية المريضة هدية الرشيدي التي ترك الشاش الطبي في داخل بطنها بعد أن تم إجراء جراحة ولادة قيصرية لها بمستشفى خيبر العام، ونقلت على إثرها إلى مستشفى أحد بالمدينة المنورة وتم التحقيق مع المتسبب في ذلك.

فقيه لـ الرياض: انتهينا من دراسة إجازة اليومين وفي انتظار عرضه على مجلس الوزراء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/990643

تغطية – محمد الحيدر :
كشف وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه عن الانتهاء من "دراسة" ملف إجازة اليومين لموظفي القطاع الخاص،وقال مجيباً على سؤال لـ "الرياض" : " انتهت دراسة هذا الموضوع ، وفي انتظار عرضه على مجلس الوزراء الموقر ان شاء الله ".

جاء ذلك خلال افتتاحه مساء اليوم نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله،فعاليات المؤتمر والمعرض التقني السعودي السابع والذي تنظمه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بشراكة استراتيجية مع صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" ،و يستمر لمدة ثلاثة أيام في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق انتركونتيننتال بالرياض، برعاية "الرياض" إعلاميا .
وأوضح "فقيه" في تصريحات للصحفيين أن عدد السعوديين الذين تم توظيفهم بالقطاع الخاص تضاعف مئة بالمئة عما كان عليه قبل بضع أعوام، إذ تم دخول ما يزيد عن 750 ألف مواطن ومواطنه في السوق السعودي وهو عدد يزيد عن تلك الأعداد التي كانت موجودة قبل حوالي أربعة أعوام في سوق العمل السعودي، وهو ما وصفه الوزير فقيه بأنه مؤشر جيد ولكنه لا يدعوا للتراخي او الاكتفاء ".
ولفت وزير العمل إلى أن منظمة العمل الدولية أشادت بجهود المملكة في حماية العمالة الوافدة وتوفير الظروف البيئية المناسبة للعمل اللائق". وأشار "فقيه" إلى مجلس الوزراء اقر الهيكل التنظيمي لوزارة العمل ، والذي يحتوي على ملاحق عمالية في عدد من السفارات التي تأتي منها عمالة كثيرة والذي سيتم العمل به العام القادم".
وألقى الوزير فقيه كلمة في الحفل قال فيها : "لقد تشرفت بتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لي برعاية هذا المؤتمر نيابة عنه، اهتماماً منه رعاه الله بكل ما من شأنه خدمة أبناء وبنات الوطن، ودعم طموحهم وتشجيعهم للمشاركة في عملية التنمية".

العاصمة تسجل أعلى حالات الخلع والطلاق.. د. ناصر العود ل"الرياض":

• العدل" تستحدث مؤشراً ل• الطلاق".. إلزام السعوديين بتوضيح أسباب الانفصال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/990613

الرياض - أسمهان الغامدي
تصدرت العاصمة الرياض أعلى عدد لحالات الطلاق والخلع والفسخ حيث بلغت عشرة آلاف و 460 حالة، بنسبة 30.2% من إجمالي الحالات في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة بواقع 9996 حالة، بنسبة 28.9%، في حين سجلت منطقة الحدود الشمالية أدنى حالات الخلع والطلاق بواقع 319 حالة وبنسبة 0.9%. وبعد هذه النسب استحدثت وزارة العدل خلال الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية مشروع (مؤشر الطلاق) الذي يتضمن العوامل التي أدت إلى انفصال الطرفين (الزوج والزوجة) من نواح اجتماعية واقتصادية ودينية وتعليمية.
وبحسب معلومات -حصلت "الرياض" عليها- تتضمن هذه المؤشرات ثلاثة محاور رئيسة الأول منها يبحث (مؤشرات تتعلق بالخصائص الدينية الاجتماعية)، ويشمل السؤال التوافق العمري بين الزوج والزوجة (عدم وجود تباين كبير في سن كل منهما)، والتوافق العلمي والثقافي (المستوى التعليمي يكون متقاربا إلى حد ما)، وتوافق العادات والتقاليد بين الزوجين، ونظرة كل من الزوج والزوجة للحياة الزوجية (القدرة على التوافق الفكري). ويتناول المحور الثاني من أسئلة مشروع مؤشرات الطلاق في السعودية (مؤشرات تتعلق بالخصائص الاقتصادية)، وتشمل التالي: تحديد المهر والنفقة، وتحديد السكن ونوعه وكيفية التعايش بين الزوجين، وتحديد عمل الزوجة ومدى تقبل الزوج ذلك، واستقلالية الصرف لها دون تدخل الزوج ما لم يكن هناك تراض بينهما.

أما المحور الثالث فيتناول (المؤشرات التي أدت إلى حدوث الطلاق بين الزوجين)، وتندرج في شقين؛ الأول يختص بمؤشرات تتعلق بالحالة العمرية للزوجين والأبناء، وذلك وفق الأسئلة التالية: كم عمر كل من الزوج والزوجة؟ كم عدد الأبناء - إن وجد؟ كم أعمار الأبناء؟ هل كان هذا الزواج هو الأول للزوج؟ هل يوجد لدى الزوج زوجة أخرى؟ هل الزوجة سبق لها الزواج من قبل؟
والجزء الثاني من المؤشرات التي أدت إلى حدوث الطلاق، فيتناول مؤشرات تتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، وفق الأسئلة التالية: هل لدى الزوج قصور في الإنجاب؟ ما المستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة؟ هل الزوجة تدرس حاليا؟ هل الزوج يتعاطى مسكرات أو مخدرات؟ هل الزوج سريع الانفعال؟ هل الزوجة سريعة الانفعال؟
ذكر ذلك ل" الرياض" مستشار وزير العدل للشؤون الاجتماعية الدكتور ناصر العود وأبان أن رؤية المشروع تتضمن المساهمة في تقديم المعلومات الدقيقة لنسب الطلاق بالسعودية، في حين تقوم رسالته على توفير بيانات إحصائية موثوقة لحالات الطلاق ومعلومات أولية عن طالبي الطلاق أو فسخ عقد النكاح أو الخلع من مراجعي المحاكم، موضحا أن أهداف ذا المشروع تتلخص في دراسة مشكلة الطلاق وأبعادها الاجتماعية والعدلية، وتحديد أهم المؤشرات التي تسهم في إيجاد مشكلة الطلاق بين الزوجين، وتوعية الأسرة الحالية والمقبلة على الزواج بأهم المؤشرات، وتعريف المهتمين بالمؤشرات لأخذها في الاعتبار عند معالجة المشكلة والتحذير من الوقوع فيها، وإعداد البرامج الإرشادية والتوعوية للحد من هذه المشكلة للحفاظ على أمن الأسرة واستقرارها، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق التكامل المجتمعي في الحد من مشكلة الطلاق، وإعداد معايير ومؤشرات تكون بمثابة الدليل الوقائي العدلي وتوضح أسباب مشكلة الطلاق وعلاجها.
مؤشرات اقتصادية واجتماعية وعمرية تكشف الأسباب
وزاد د. العود أن الوزارة تبنت فكرة إنشاء مشروع مؤشر الطلاق نتيجة ازدياد حالات الطلاق وانتشارها في المجتمع، وإيجاد مؤشرات ومعايير تحد من حجم المشكلة وتقلل من آثارها الأسرية والاجتماعية، وتزويد الجهات البحثية ومؤسسات المجتمع المتخصصة بالمعلومات البحثية الخاصة بحالات الطلاق، وتضافر الجهود وتكاملها (البحثية في الجامعات، والعدلية بوزارة العدل) لإيجاد حلول عملية لهذه المشكلة، وإشعار المجتمع بخطورة المشكلة وأبعادها الاجتماعية والعدلية والأمنية على المجتمع، وتكوين حلقة بحثية رصينة بوزارة العدل تبحث أهم الموضوعات المتعلقة بالمواطن وسعادته، وإيجاد دليل علمي يوضح المؤشرات قبل الزواج وبعد الزواج وطرق المعالجة للمشكلة.
وأوضح أن متطلبات إعداد هذا المشروع تقوم على إعداد لجنة متخصصة لبحث المشكلة تحت مظلة وزارة العدل، تهتم بقياس الأداء وتحديد المعايير والضوابط والأسس العاملة، مع مشاركة المهتمين من الجامعات والشؤون الاجتماعية في طرح المشكلة وقياس المؤشرات، إلى جانب الاعتماد على الجهود البحثية لمعالجة المشكلة وتطبيق الحلول.

"الرياض" تواصل نشر المشروع المقترح لـ "السجن والتوقيف" (3/2)

نظام "السجن" يحفظ حقوق النزلاء ومميزات للحامل وطالب العلم وحسن السيرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/990639

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
طالبت مواد نظام السجن والتوقيف الذي تواصل "الرياض" اليوم الاثنين نشر الجزء الثاني من تفاصيله بصيغة اللجنة الأمنية بمجلس الشورى، بإنشاء مركز صحي في كل سجن ودار توقيف أو عيادة طبية لتوفير الخدمات الصحية العلاجية والوقائية، وأوجبت مادة أخرى عزل النزيل عند الاشتباه في إصابته بمرض وبائي وإحالته إلى جهة الاختصاص عند ثبوته بتقرير طبي لتلقي العلاج المناسب، وذلك ضمن الفصل الخاص بالخدمات الطبية والرعاية الاجتماعية.

وتقدم الرعاية الطبية للنزيلة الحامل وتتخذ الترتيبات الخاصة بالولادة في مستشفى حكومي إذا لم يكن ذلك ممكناً داخل عيادة السجن مع مراعاة الجانب الأمني للمرأة ووليدها، وتعامل الحامل منذ ثبوت الحمل إلى مضي أربعين يوماً بعد الوضع معاملة طبية خاصة ويؤجل تنفيذ العقوبة البدنية خلال فترة الحمل والنفاس والرضاع.
السماح بزيارة النزيل في غير أوقات الزيارة أثناء الدوام الرسمي وخاصة ذوي الإعاقة
وتمنع نصوص نظام السجن والتوقيف تسجيل أي بيان في شهادة المولود لنزيلة السجن يدل على أنه مولود في السجن أو دار التوقيف أو إلى واقعة سجن أمه، ويبقى المولود مع أمه لمدة سنتين مع تقديم الرعاية الطبية والتغذية، وإذا لم ترغب الأم في بقاء طفلها معها أو أكمل عامين من عمره سلّم لوالده أو لمن يصح له حضانته شرعاً، فإن لم يتقدم أحد من أقاربه فيودع إحدى مؤسسات رعاية الأطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتحاط أمه بمكان إيداعه وتمكن من زيارته في أوقات منتظمة.
لمدير السجن منح إجازة 72 ساعة للمسجون إذا لم يخش هربه شرط ألا تكون جريمته كبيرة
ووفقاً للمادة الخمسون، يجب تمكين النزيل من التعرض لأشعة الشمس والهواء الطلق خلال مدة محددة ومنتظمة على ألا تقل عن ثلاث مرات في الأسبوع مع مراعاة الجوانب الأمنية وسائل السلامة.
وفي حال وفاة النزيل داخل السجن او دار التوقيف فيجب إبلاغ هيئة التحقيق والإدعاء العام فوراً سواء كانت الوفاة جنائية أم طبيعية لاستكمال جميع الإجراءات المتبعة في حالة الوفاة وعلى الطبيب المختص إثبات ذلك في تقرير طبي وتتولى الإدارة إبلاغ ذويه.
وفي المادة الثانية والخمسون أوجب النظام إخضاع النزيل لبرامج الخدمة الاجتماعية والإرشاد النفسي الذي تضعه المديرية، وتقوم الإدارة بالتنسيق مع الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بتقديم الدعم والرعاية للنزلاء وأسرهم.
افتتاح مدارس ومراكز تعليم داخل السجون ودور التوقيف بإدارة وتشغيل وإشراف «التربية»
وفي الفصل الخاص بالزيارات أكد النظام حق النزيل بالاتصال بأسرته وغيرهم بالهاتف أو المراسلة أو غيرها من وسائل الاتصال الخاضعة للمراقبة كما يحق له ان يستقبل زائريه في فترات منتظمة، فيما عدا الموقفين الممنوعين من ذلك لأسباب التحقيق على أن تحدد جهة التحقيق مدة المنع في أمر التوقيف وفقاً للضمانات المكفولة نظاماً للمتهم، كما يمكن النزيل من الخلوة بزوجه كل ثلاثة أشهر كحد أقصى داخل السجن او دار التوقيف في مكان مستقل لمدة محددة ، وإذا أمضى المسجون نصف محكوميته يجوز منحه إجازة خارج السجن لمدة أربع وعشرين ساعة.
معاملة خاصة ورعاية طبية للنزيلة الحامل ولمولودها خلال الحمل والنفاس والرضاع
وأعطى النظام مدير السجن الصلاحية في أن يمنح المسجون إجازة لمدة 72 ساعة خارج السجن إذا لم يخش منه الهرب على ألا تكون جريمته من الجرائم الكبيرة وللإدارة السماح بزيارة النزيل في غير الأوقات المحددة للزيارة أثناء الدوام

الرسمي وبخاصة ذوي الإعاقة، وكذلك النزيل الممنوع من الزيارة لأسباب تأديبية ولا يشمل ذلك الموقوف الممنوع من الزيارة لأسباب التحقيق.
وفيما يخص التعليم والتدريب نصت المادة التاسعة والستون على افتتاح مدارس أو مراكز تعليم داخل السجون ودور التوقيف على أن تتولى إدارات التربية والتعليم وتجهيزها وتشغيلها والإشراف عليها، وللنزيل مواصلة تعليمه الجامعي ودراساته العليا وتقديم التسهيلات اللازمة ومراعاة الجانب الأمني وخطورة جريمته، ولايمكن ان يدون في الشهادة أو في مستند تعليمي او تدريبي يصدر من هذه المدارس والمعاهد داخل السجن على ان الحاصل عليها كان نزيلاً أو ربط اسم المدرسة او المعهد باسم السجن أو دار التوقيف.
ويجوز لإدارة السجن تمكين النزيل حسن السيرة والسلوك من العمل بأجر في أحد مرافق السجن او دار التوقيف أو في أحد المشروعات المقامة فيهما إذا رغب ذلك، ويجوز للإدارة تمكينه من العمل في المشروعات خارج السجن إذا أمضى نصف محكوميته ولم تكن جريمته كبيرة.
ولوزير الداخلية الموافقة بناء على توصية مدير عام السجون على تأجير مواقع داخل السجون لإقامة مصانع يتم تشغيلها عن طريق المسجونين مقابل أجر للإسهام في إصلاحهم وبما يعود عليهم بالنفع.

إصابة 6 معلمات من÷تعليم الليث× في ÷مروري×

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

طالب الذبياني - الليث
أصيب ست معلمات بإصابات متفرقة جراء حادث مروري، وقع لهن ظهر أمس، وهن في طريق عودتهن من مجمع مدارس بيرين ، الواقعة على مسافة 100 كيلومتر، شرق محافظة الليث. ووقع الحادث المروري في مثلث جدم عندما اصطدمت السيارة التي تقلّ ست معلمات مع سائقهن في سيارة أخرى واقفة بعدما حاول السائق تفادي سيارة أخرى اعترضت طريقه، وقد تم نقل المصابات إلى مستشفى الليث العام لتلقي العلاج اللازم.
وفور وصولهن إلى الطوارئ باشر فريق طبي علاج إصاباتهن وإجراء الفحوصات والكشوفات اللازمة، وخرجت ثلاث معلمات من المصابات ؛ بعد تلقي العلاج ، فيما تقرر تنويم ثلاث أخريات .
والمصابات هن :
راية القاسمي (جروح وكدمات في الوجه - تنويم)
- نجوى الشطيري (شرخ في فقرات الرقبة) ، وتم تحويلها لمستشفى الملك فهد في جدة.
- مقبولة الزبيدي (كدمات في الصدر - تنويم)
-آلاء السالمي (كسر في عظمة الحوض)، وقد تم تحويلها لمستشفى النور في مكة المكرمة.
- هنادي المحياوي (شرخ في أصبع القدم) وقد غادرت المستشفى.
-عبيدة المالكي (كدمات بسيطة) وتلقت العلاج وغادرت المستشفى. بدوره تواصل مدير التربية والتعليم في محافظة الليث مرعي بن محمد البركاتي ، مع أولياء أمور المعلمات للاطمئنان على صحتهن
وتهنئتهن بسلامتهن، داعياً الله (عز وجل) بأن يكتب لهن الشفاء العاجل بإذن الله . كما قامت المساعدة للشؤون التعليمية (بنات) هدية بنت محمد البركاتي، بمتابعة حالات المعلمات والاطمئنان عليهن وتواجدت أيضاً في قسم الطوارئ مساعدة مدير شؤون المعلمين مثيلة المسعري، ومشرفة علاقات المعلمات فاطمة الطيار، ومديرة الإشراف التربوي صالحة سند الزبيدي، ومديرة مجمع مدارس بيرين شريفة عبدالله المسعري .
وتم التواصل الفوري مع أولياء أمور المعلمات و إبلاغهم بالحادث ، وطمأنتهم عن حالات المعلمات.

82 ٪ نساء و77٪ رجال يفضلون عمل المرأة عن بُعد

مختصات يطالبن بإيجاد بنية تحتية إلكترونية وشبكات تواصل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

آمنة النجعي - جدة

كشفت دراسة أجراها مركز السيدة خديجة بنت خويلد، عن ان 82% من النساء السعوديات يفضلن «العمل عن بُعد» او العمل من المنزل، فيما رحب 77% من الرجال بهذا التوجه. وبحسب الاستطلاع، الذي اجرته المديرة التنفيذية للمركز الدكتورة بسمة مصلح عمير، فان المؤيدين

يرون ان فكرة العمل من المنزل ستشكل إضافة فيما يختص بمشاركة المرأة في التنمية الوطنية.

كما بينت الدراسة ان ثلث النساء (32%) يفضلن العمل من المنزل بالمقارنة بين فئات العمر المختلفة فتوضح ان النساء بين عمر 25-44 سنة يفضلن العمل عن بعد لكثرة مسؤولياتهن في هذه المرحلة العمرية وبالتالي فتوجه هذا التفضيل يتطلب ايجاد بنية تحتية جيدة لدعم هذا النوع من العمل في الوقت الذي ترتفع اصوات المطالبات باهمية تفعيل قرار مجلس الوزراء القاضي بزيادة فرص عمل المرأة السعودية. وجاء خلال القرار فقرة (تشجع عمل المرأة عن بعد) كأحد الحلول المجدية للحدّ من البطالة.

وعن تأخر صدور قرار عمل المرأة عن بعد بشكل رسمي وتفعيله تقول رئيسة منتدى السيدة خديجة بنت خويلد مها فتيحي: إنه يجب أن يسبق تنفيذ القرار بنية تحتية إلكترونية وشبكات تواصل لأن عمل المرأة عن بعد له علاقة بخطوط الاتصال حيث يحتاج العمل عن بعد إلى مدققين وشبكة وحرفية عالية ووجود نظام إشرافي رقابي عالي المستوى.

وتوضح فتيحي نقطة هامة في مفهوم العمل عن بعد حيث أنها تؤكد أن العمل عن بعد يختلف تماماً عن مفهوم «العمل من المنزل»، فالأول يعني أن لا تكون المرأة موجودة في مقر العمل بل أن توجد في مكان آخر كالمندوبات مثلاً.

وترى أن العمل عن بعد محدد في كل العالم بوظائف معينة مثل: الترجمة والتصاميم والمراسلات والتواصل الإلكتروني والاستشارات والإعلانات ولا تستطيع الشركات تطبيقه على كل الوظائف.

واضافت ان وزارة العمل ليس لديها احصاءات حول عدد النساء العاملات عن بعد لانها تعكف حاليا على تجهيز البنية التحتية ووضع اللوائح الخاصة بنظام العمل عن بعد ثم عمل دراسة لرصد المنضمات لهذا التوجه وفاعلية القرار.

و من جانب آخر رأت الإعلامية منى أبو سليمان: أن التأخر في إقرار عمل المرأة عن بعد يأتي بسبب عدم تمكن الشركات من إدارة عمل المرأة عن بعد حتى الآن، حيث أنه لا زال هناك تخوف من قلة الإنتاجية. وترى أن استخدام المرأة في العمل عن بُعد طريقة جيدة للاستفادة من طاقتها في بعض الخدمات مثل: المحاسبة وتنظيم المواعيد وخدمة العملاء.

و في هذا السياق يقول المستشار الإعلامي في جمعية (حرفية) في الأسر المنتجة بسام فتيني أن التأخر في تطبيق قرار العمل عن بعد يعد أمراً طبيعياً لأنه يحتاج إلى التدرج وإلى لائحة تنظيمية وآليات يتم وضعها لسد الثغرات التي تسمح باستغلال العاملات من المنزل مستقبلاً حتى لا يكون هناك توظيف وهمي مثل ما حصل سابقاً لأشخاص وجدوا أسماءهم مسجلة في التأمينات الاجتماعية بدون علمهم.و يضيف فتيني: قرار التوظيف عن بعد يحدده بالمقام الأول أرباب العمل فهم أعلم بمصالحهم ومدى فاعلية العمل عن بعد في إنجاز مهامهم المطلوبة منهم.

و توقع بأن القرار في حال تم تطبيقه سيقتصر على القطاع الخاص دون الحكومي بسبب اختلاف آليات التوظيف بين القطاعين.

و عن تجربة أحد رجال الأعمال في مجال المقاولات يقول نايف الشمري : لدي موظفة تقوم بعمل المراسلات اللازمة بين الشركة والقطاعات ذات العلاقة ولم يسبق لهذه الموظف أن تقاعست عن العمل أو تهاونت بمواعيد العمل وأتوقع أن تطبق هذا النظام بشكل رسمي مع وضع ضوابط وآليات معينة ستكون تجربة ناجحة ونقلة نوعية في مجال عمل المرأة.

"العمل" تتيح لـ"التربية" الاستفادة من خدمات المرافقين عبر "أجير"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141103/Con20141103732430.htm

واس (الرياض)
تطلق وزارة العمل بالتعاون مع شركة تكامل لخدمات الأعمال القابضة «تكامل» خدمة جديدة مخصصة للمرافقين، وذلك عن طريق بوابة أجير الإلكترونية الخاصة بتوثيق العمل المؤقت للأيدي العاملة خارج مكان عملها الأصلي، لتمكن الخدمة أصحاب العمل في قطاع التعليم الأهلي من إصدار إشعارات عمل للمرافقين، وذلك بناء على القرار الوزاري رقم 5893 بتاريخ 1435/12/22هـ، حيث تأتي هذه الخدمة سعيا لسد الاحتياج في منشآت القطاع التعليمي، ولتنظيم عمل المرافقين في هذا القطاع.
وتنحصر خدمة إصدار إشعارات المرافقين الجديدة على منشآت القطاع التعليمي، التي تندرج تحت الأنشطة التالية: المدارس الأجنبية، مدارس البنين الأهلية، مدارس البنات الأهلية، مدارس البنين والبنات الأهلية، رياض الأطفال، وذلك وفقا لعدد من الضوابط والشروط التي تتعلق بالمرافق من جهة، وبالمنشأة من جهة أخرى، وبتكلفة تقدر بـ 1500 ريال يدفعها صاحب المنشأة عن كل إشعار يتم إصداره أو تجديده.
وأبان وكيل وزارة العمل للتخطيط والتطوير الدكتور سامي الحمود، أن التنظيم الجديد يصرح بعمل مرافق واحد فقط لكل عامل وافد، مشيرا إلى أن الخدمة لا تتطلب نقل خدمات المرافق، ويكتفى بإصدار إشعار أجير لمزاولة العمل بشكل نظامي، إذ يعد الإشعار وثيقة قانونية لفترة زمنية محددة (عام واحد من تاريخه) قابل للتجديد، لافتا إلى أنه في حال انتهاء عقد العامل المرافق بنهاية مدته أو إنهاء العقد من قبل صاحب العمل أو من قبل العامل لأي سبب من الأسباب، لا يحق لصاحب العمل التأشير للعامل بالخروج النهائي، طالما أن إقامته سارية المفعول.
وأكد على ضرورة استيفاء المنشأة وطالب العمل لشروط نظام العمل التي تنطبق في حال نقل الخدمات للاستفادة من الخدمة، التي تشمل شروط برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات» في وقت تقديم الطلب، ومنها: أن تكون المنشأة ضمن النطاقات الآمنة والمتاح بها خدمة نقل الخدمة وهي النطاقات (البلاتيني، الأخضر المرتفع، والأخضر المتوسط)، وأن يكون عمر المرافق قد تجاوز الـ 18 عاما، وأن يكون قد دخل المملكة بطريقة نظامية، ومقيما يحمل إقامة سارية المفعول، إلى جانب وجوب الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة من وزارة التربية والتعليم.

لتوعية الصحافيين ومستخدمي مواقع التواصل

دورة عن قوانين النشر وأنظمة الإعلام الجديد

المصدر: جريدة سبق الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://sabq.org/udpgde

سبق- متابعة:
يعتزم مركز صناعة خبر للتدريب الإعلامي تنظيم دورة تدريبية مخصصة للإعلاميين والصحفيين والمغردين في تويتر ومستخدمي كافة وسائل التواصل الاجتماعي، بعنوان "أنظمة الإعلام الجديد".
ومن المقرر أن تبدأ الدورة يوم الاثنين 10 نوفمبر ولمدة ثلاثة أيام من الساعة الخامسة وحتى التاسعة مساءً في مقر المركز بالرياض.
وتتناول الدورة التي يقدمها الدكتور محمد المحمود، المستشار القانوني الحاصل على دكتوراه في الإساءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، جميع ما يحيط بهذه الوسائل الإعلامية من مسؤوليات قانونية عند النشر.
وتأتي أهمية الدورة انطلاقاً مما يواجهه الإعلاميون والصحفيون والمغردون ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي من قضايا قانونية عند نشر الموضوعات التي تمس الأشخاص أو المنشآت بشكل تترتب عليه قضايا منظورة لدى الجهات المختصة والقضائية.
وتركز الدورة على عدة محاور من أهمها حدود المسؤولية الجنائية والمدنية لمستخدمي الإعلام الجديد، التكييف النظامي لإعادة الإرسال (Retweet) والتفضيل (like)، الحد الفاصل بين حرية التعبير عن الرأي والوقوع تحت طائلة المسؤولية الجنائية والمدنية، الفرق بين ممارسة حق النقد المشروع والإساءة المعاقب عليها شرعاً ونظاماً وتطبيقات قضائية في هذا المجال.
جدير بالذكر أن الدورة معتمدة رسمياً من المؤسسة العامة للتدريب التقني.
ودعا المركز الراغبين في الالتحاق بالدورة الاطلاع على تفاصيل الدورة في الموقع الإلكتروني www.news-maker.net أو الاتصال على الرقم 0590002772 أو من خلال حساب تويتر @newsmaker_

أصابه في أماكن حساسة من جسده والزهراني: تم التحويل للجهات المختصة

بالصور.. مُعلم يعتدي على طالب ابتدائي بوحشية في مدرسة بالطائف

المصدر: جريدة سبق الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م

http://sabq.org/Qcpgde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
اعتدى أحد المُعلمين بمدرسة ابتدائية في الطائف بطريقة وحشية على طالب لديه أثناء الحصة الدراسية، وذلك بضربه بواسطة عصا خشبية على أماكن مُتفرقة في جسمه، بعد أن رفض فتح يديه له من أجل مُعاقبته، فيما كان الطالب قد تعرض لإصابات جراء ذلك الضرب المبرح ، وكشف والده والذي كانَ قد تواجد لأخذ ابنه بعد الانصراف، ما دفعهُ للتوجه به للشُرطة والتي تلقت بلاغه رسمياً .
من جهتها بدأت إدارة التربية والتعليم بمحافظة الطائف، رسمياً مجريات المُتابعة لواقعة الاعتداء الذي وصفَ بـ "الوحشي" من مُعلم "تربية بدنية" على الطالب سعود بن عابد الثبيتي، الذي يدرس بالصف الخامس في إحدى الابتدائيات الواقعة ضمن حي قروى بالطائف، تحتفظ "سبق" باسمها.

وكشفت المعلومات وفقاً للشكوى المرفوعة من قبل ولي أمر الطالب لمدير عام التربية والتعليم بالطائف، والذي بدوره أحالها للقضايا التربوية، تحتفظ "سبق" بنسخة منها، بأن المعلم المعتدي كانَ يحمل عصا يريد ضرب الطالب على يده ورفض الطالب فتح يديه له، وضربه في أماكن حساسة ومتفرقة من جسمه .
وكان والد الطفل قد تقدمَ بشكوى رسمية للجهات الأمنية وتحديداً لمركز شرطة السلامة ، حيث تم توجيهه رسمياً لمُستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي وتحديد مدة الشفاء على قدر الإصابات التي لحقت به .
فيما أوضح مدير إدارة الاعلام التربوي بتعليم الطائف عبدالله الزهراني في تصريح لـ "سبق" أن المدير العام للتربية والتعليم بمحافظة الطائف استقبل شكوى ولي أمر الطالب وتم إحالتها إلى قسم القضايا التربوية للتحقق من صحة ما ورد في الشكوى واستكمال الإجراءات النظامية تجاهها.

مجلس التمريض

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
اضغط هنا

د. مازن عبد الرزاق بليلة

تكشف لنا الصحافة معاناة الممرضة السعودية، فلهن قصص عجيبة، فالمهنة غير مرغوبة، لأن فيها سهراً، ومتابعة، ودقة، ويحرم فيها الغياب، وفيها لقاء لجميع الحالات المرضية، من رجال ونساء، وهناك أفلام هندية، تحكي قصص غرام المريض، الذي يتعلق بها لدرجة أن يطلب منها الزواج، ويعتقدن أن وزارة الصحة لم تنصفهن، ويطالبن المنصفين أن يعيدوا لهن حقوقهن.
غرمت وزارة الصحة 11 ممرضة سعودية في مستشفى الملك فيصل بالطائف مبلغ 205 آلاف ريال، بعد التحقيق معهن من لجان مختصة، نتيجة إهمالهن في أداء العمل الموكل إليهن، وبيَّن المتحدث الرسمي بصحة الطائف، في بيان صحافي بالحياة، أنه تم التحقيق مع الممرضات في الإهمال واللامبالاة مع بعض الحالات المرضية من لجان مختصة، وتم اتخاذ العقوبات اللازمة حسب الأنظمة والتعليمات والعقوبات المنصوص عليها في النظام في إطار الحرص على خدمة المرضى وتقديم أفضل الخدمات من جميع الممارسين الصحيين.
التغريم تم كذلك قبل عدة أشهر، حيث قررت مديرية الشؤون الصحية في محافظة الأحساء تغريم تسع ممرضات، مبلغ 90 ألف ريال، إثر امتناعهن عن العمل في قسم الرجال بأحد المستشفيات المخصصة لرعاية العجزة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، واعتبرت امتناع الممرضات عن العمل الذي استمر لأشهر، مخالفة لأنظمة وزارة الصحة في تقديم الخدمة الطبية والعلاجية للمرضى، ومخالفة لأنظمة وزارة الخدمة المدنية المتعلقة بالواجب الوظيفي.

تصل نسبة السعودة بين الممرضات في القطاع الصحي 25 – 30%، وتشكو هذه الشريحة، على نقصها، من تدني أوضاعها الوظيفية، وحرمانها من حقوقها، بدءًا من طبيعة الدوام، الترقية، الدورات التطويرية، الإجازات الطارئة والاضطرارية والاعتيادية السنوية، والبدلات، وضغط العمل، فالنسبة العالمية هي 4 مرضى لكل ممرضة، بينما يصل العدد هنا عشرة أضعاف، في بعض المستشفيات المكتظة بالمراجعين، أو في الطوارئ.

#القيادة_نتائج_لا_أقوال
كشفت الحلقة التي ناقشت موضوع (الممرضات بين الواقع والمأمول) من برنامج (الثامنة) مع داود الشريان، عن أن عدد الممرضات في المملكة تجاوز 24,119 ممرضة، وطالبت فيه الدكتورة صباح أبو زنادة أن يكون هناك مجلس تشريعي للممرضات لحماية حقوقهن، وأضم صوتي لها.

مشروع هام وعاجل للمتطوعين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4024642

مهنا الحبيل

التعويضات المالية أو العينية التي صدرت عبر قرارات قديمة أو جديدة لصرفها للمعاقين، أو احتياجات الظروف الخاصة، تعيد التفكير من جديد في مستوى تنفيذ هذه القرارات وسرعتها وفاعليتها على الأرض واحتوائها لكل الشرائح والحالات، وهو ما تُحصي وتسمع عنه أرقام كبيرة عانت في تحصيل هذه المستحقات المادية، خاصة للفقراء من شريحة الضمان الاجتماعي وخارجها، بل وحتى من ذوي الطبقة الوسطى، واحتياجاتهم الطبية والاجتماعية وإنجاز معاملات كبار السن وقليلي التعليم وضعيفي الخبرة في مراجعة الأجهزة والدوائر المتعددة وحاجتهم الماسة لتأمين صرف هذا الاستحقاق أو ذاك بأقل تكلفة وجهد وربما الكثير منهم من المرضى.
إذن ما هي فكرة هذا المقال وما هو مقترحه؟
إن حجم تعطيل البيروقراطية أو الفساد أو التكاسل أو عدم التنظيم أو عدم وصول المعلومة واتاحتها للمستفيد من المواطنين والمواطنات، يعتبر في المملكة من القضايا اليومية التي يرصدها الناس ويعانون منها، كما أن غياب المعلومة القانونية عن المستفيد المستحق وتحديد احتياجاتها الشرطية والمطلوب تأمينه للحصول عليها هو أيضاً مهمة غير واضحة وتتطلب المجيء والعودة والتكرار لهذه الوزارة أو تلك الإدارة المكلفة بصرف هذا الاستحقاق أو تقديم هذه الخدمة.
وعليه يعيش الناس أوضاعا صعبة ومرهقة قد تَحملهم على ترك هذا الاستحقاق أو ربما عدم معرفة شموله لهم، لتعقّد هذه الخدمات، فهل هناك حل ضمن نشاط المجتمع المدني التطوعي ممكن أن يساهم في التخفيف من هذه المعاناة، ويُنظم العلاقة بين المحتاجين وبين فرق التطوع المدني، نقول نعم وهذا ما نطرحه هنا.
وخاصة أن مساحة العمل التطوعي تنفيذاً وتنظيراً باتت تتجه لمشاريع متطابقة أو مكررة أو أن تلك الروح الجميلة من الشباب لا تجد مجالاً جديداً تقدم فيه ابداعاتها ومساهماتها التطوعية التي تحصد فيه أجر الآخرة وتطوير مجتمعها ومساندة كل محتاج من المواطنين أو المواطنات، إذن فالفكرة هنا تعنى بإطلاق مشروع ربما يطلق عليه: نعمل لأجلك، أو نساعدك لحقك، أو أي كلمة شبيهة يُحقق منها المعنى بافتتاح نشاط مكتبي تطوعي في الأحياء وعند الوزارات المختصة، والمحاكم والمستشفيات، مع نشاط الكتروني مساند مهمته أن يساعد المواطن والمواطنة في معرفة النظام والمشاريع التي تصرف له أو لها خدمة وتساعده في كيفية التقدم لها أو متابعتها ميدانياً، وتساعد ذوي الاحتياجات الخاصة أو أي ظرف صعب كما قدمنا من مستوى تعليمي أو غيره وحتى كثقافة وطنية عامة، ليتعرف المواطن على استحقاقاته في ظل هذا التراكم من القرارات الذي يحتاج بعضها إلى فرز لاستخراج أي مساحة أو مسار قانوني يستخلص به المواطن أي

استحقاق مادي أو نوعي، مكاتب تطوعية وسيطة للمساعدة لمعرفة حقوقه واستخلاصها وخاصة من ذوي أي ظرف صعب.
هنا سنصل إلى سؤال مهم حتى لا يكون المقترح مجرد فكرة سائحة أو ملقاة في مفترق الطرق، السؤال هو: هل هناك في مجتمعنا السعودي في كل منطقة رصيد من الرغبات الشبابية وأعداد جيدة تغطي هذه المساهمات التطوعية، الجواب نعم عبر احتكاكي بعدد من المشاريع وعبر اطلاعي على أرقام قوائم الانتظار في برامج أرامكو التطوعية.
وهو ما يخلق سؤالا جديدا مهما، وهو إشكالية لدينا في رعاية الفرق الشبابية التطوعية وتشجيعها وتأمين الدعم المعنوي والمادي الرمزي لها، وما أقصده أننا بحاجة إلى نقل تجربة أرامكو في مهنيتها في التعامل مع فرق التطوع المدني وطريقة ادارتها وتكريمها لهم لتُعمم على عدد من المشاريع عبر تدريب الفريق المسؤول في أرامكو للإدارات التي تعتزم احتضان هذه الفرق التطوعية، ولأن هذا المشروع في تقديري حيوي جدا ومؤثر لحياة الفرد اليومية فأدعو من هنا برنامج شركة أرامكو القائم في اثراء المعرفة وفي المركز الحضاري مستقبلا لتبني هذا المشروع، كما أدعو ابنائي وبناتي من ذوي الرغبة في العمل التطوعي لمناقشة هذا المقترح ونقده ووسائل تحقيقه لأجل كل من يحتاجه في وطننا.

الموجة الثانية ياوزارة العمل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/990754

د. عبدالوهاب بن سعيد أبو داهش

في بداية تطبيق استراتيجة وزارة العمل لخفض معدلات البطالة بين المواطنيين وتبنيها برنامج نطاقات ورفع رسوم الاقامة، جمعتنا ورشة عمل مع معالي وزير العمل في حينه، والذي قدم عرضا مميزا لاستراتيجة وزارته. ورغم أن العرض نفسه كان مختصرا، الا أن وضوحه في ذهن الوزير كان جليا في قدرته الفائقة على الاستجابه لكل التساؤلات، تعتمد الاستراتيجية ببساطة على رفع تكلفة العامل الوافد ما أمكن، وتحرير سوق عمل الوافدين لرفع التكاليف، ما يؤدي الى غلق الفجوة بين تكاليف وأجور السعوديين والوافديين، وقد طرحت على معاليه ثلاثة تساؤلات لم تكن الاجابة في حينها كافية. السؤال الأول هي غياب الأولويات في الاستراتيجية التي عرضت علينا، وثانيا غياب الفترة الزمنية لتطبيقها، وثالثا لا يوجد اهتمام واضح بتحسين بيئة العمل.
والحقيقة أنني لم أحصل على اجابة مباشرة عن تلك التساؤلات، ولا يبدو أن تطبيق سياسات وزارة العمل في فترة لاحقة قد اعتمدت على أولويات كما لاحظنا ذلك عند التطبيق، ناهيك عن أنها لم تتبن فترة زمنية واضحة لتطبيق سياساتها. وفي نفس الوقت لم نلحظ أي تحسن على بيئة العمل في المؤسسات والشركات السعودية لجعلها أكثر جذبا لتوظيف المواطنين، لقد حدث تحسن جيد بعد مرور نحو أربع سنوات من تطبيق الاستراتيجية في توظيف السعوديين لكن ذلك قابله زيادة مفرطة في استقدام الوافدين ماجعل معدلات البطالة تبقى مرتفعة.
لقد آن الأوان للدخول في موجة ثانية تركز على تحسين بيئة العمل للشركات والمؤسسات الخاصة لأهمية ذلك في استقطاب السعوديين والسعوديات، وأولى تلك التحسينات تكمن في خفض ساعات العمل، واقرار اجازتي يومي عمل، وتطبيق أنظمة ادراية وهيكلية داخل شركات القطاع الخاص توضح مسار التدرج الوظيفي لدى العاملين، مع وجوب وجود أدلة للسياسات والاجراءات المالية والادارية لازمة التطبيق، اذ أن نجاح شركات القطاع الخاص في تبني أنظمة ادارية ومالية شفافة وواضحة سيجعل منها ملاذا جيدا لتوظيف السعوديين والسعوديات. فخفض ساعات العمل ومرونتها مع اجازتي يومي عمل ستجعل من القطاع الخاص جذابا للاناث على وجه الخصوص فهن من ساهم في جعل معدلات البطالة تستقر عند نسب عالية.
إن تغيير استراتيجة وزارة العمل من رفع تكاليف العمالة الوافدة الى تحسين بيئة العمل ستكون كفيلة بشكل كبير في القضاء على التوظيف الوهمي واقبال السعوديين على وظائف القطاع الخاص، وضمان الديمومة والاستمرارية. ولنا في قطاع البنوك والبتروكيمياويات والنفط والغاز مثالا واضحا لارتفاع نسبة السعوديين والسعوديات لأن بيئة العمل أكثر

شفافية وافصاحا مع تميزها باضافة التقدير الذاتي وعنصر الولاء لهذه المؤسسات، ما يساهم في الاستقرار الوظيفي وديمومته مع زيادة في الانتاجية.
وفي اعتقادي أن مسألة الأجور قد حسمت في الموجة الأولى للاستراتيجة بعد قبول القطاع الخاص على التوظيف بمرتبات تراعي الحد الأدنى للأجور والمهارات والخبرات المطلوبة، مع زيادة الثقة في توظيف وانتاح السعوديين والسعوديات مايتطلب من وزارة العمل التركيز في المرحلة القادمة وتبني شعار تحسين بيئة العمل، إن ذلك سيحقق عدة أهداف منها زيادة التكاليف التنظيمية والتشريعية والبيئية لدى القطاع الخاص مايجعله يطالب بزيادة الانتاجية للتعويض ما يعني خفض معدلات المحاباة والتوظيف الوهمي، وسيساهم ذلك في زيادة التنافسية بين الموظفين أنفسهم سواء وافدة أو مواطنة في رفع مستوى الانتاجية وخفض معدلات التوظيف الوهمي والبطالة المقنعة حتى بين العمالة الوافدة نفسها، لتبقى المهارت والخبرات والمساهمة الجادة في ربحية شركات القطاع الخاص هي المعيار الحقيقي للتوظيف.

كاريكاتير

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/11/03/article_902138.html

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 10 محرم 1436هـ - 3 نوفمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5766